مجلة أيقونات

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

بن قبلية مختارية العدد 06، المجلد السادس، 2018.

جوزيف كورتيس[1]

تفسير العلاقة بين اللغة والإحالة

ترجمة: بن قبلية مختارية

ملخص:

يُعدّ موضوع الإحالة أو المرجع من المواضيع المثيرة للجدل في الدرس اللساني والسيميائي على السواء، حيث يَعدّه أنصار شارل ساندرس بيرس وأوغدن وريتشاردز مهمّا في فهم التلفُّظ، بينما يُنكر أنصار دو سوسير وبالمسلاف أهميّته في ذلك، ومن هؤلاء جوزيف كورتيس ورفاقه الذين ينتمون إلى "مدرسة باريس"، وفي هذا النص الذي أمامنا ما يُفسّر أسبابهم المنهجية التي جعلتهم يحافظون على تقاليدهم السوسيرية هذه، وقد جاء تحت عنوان: "Interprétation du rapport entre langage et referent" (تفسير العلاقة بين اللغة والإحالة)، وقد ورد في كتاب "Analyse sémiotique du discours: de l'énoncé à l'énonciation" (تحليل سيميائي للخطاب - من الملفوظ إلى التلفظ) لصاحبه Joseph Courtès (جوزيف كورتيس)، وهو ما قمنا بترجمته من الفرنسية إلى العربية في هذا المقال.

الكلمات المفتاح: إحالة، لغة، مرجع، واقع، صدق، تحليل سيميائي، جوزيف كورتيس، مدرسة باريس، خطاب، لسانيات.

البريد الإلكتروني للكاتب: mbenkablia@hotmail.com

المؤسسة الجامعية:جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم-الجزائر.

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

نص المقال المترجم:

يُستخدم مصطلح "إحالة" في اللسانيات -خصوصا- وعلوم اللغة -عموما- لتعيين ما تحيل إليه العلامات اللسانية أو غيرها، فإذا فهمنا عموما أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي تمثيل الواقع (حسب المبدأ: كل علامة هي علامة لشيء ما)، فإنّه يُمكننا تصوّر مصطلحي: الإحالة والواقع على أنّهما مترادفان. وبصرف النظر عن تعدد المدارس واختلاف مواقفها حول المادة، فإنّ هدفنا هنا هو اقتراح الجواب الأكثر إقناعا عن السؤال الآتي: ما هو النظام الدقيق الذي ينبغي أن نوليه للإحالة؟ وما هو التفسير الذي يمكننا أن نقترحه على شكل مجموعة من الدوال، بحيث يبقى مخلصا للمفهوم السوسيري للغة (وذلك حسب العلاقة دال/مدلول).

في بادئ الأمر، كانت الإحالة تشير أساسا إلى الأشياء المادية في العالم "الواقعي": وهذا الأخير كان مقطّعا ومُمَفصلا -كما بيّنا سابقا[2]- إلى وحدات قابلة للعزل، وكل وحدة منها مُعنونة ومسمّاة. وكان من الواجب توسيع هذا مفهوم، لأنّ الإحالة لا يجب أن تأخُذ الجواهر بالحسبان وحسب، بل العلاقات التي تجمع بينها أيضا: ونضمُّ إليها أيضا الأشياء المادية (المتحرّكة وغير المتحرّكة) وأنواعها والعمليات التي عملت على تشكّلها. ولا شكّ أنّ مفهوم الإحالة يظهر محصورا جدا: بحيث إذا أخذنا العالم "الواقعي" بالحسبان، فإنّنا سنترك "الوهمي" جانبا؛ وسيكون من الملائم إذا إقحام الخيال، والحُلم، وأكثر من ذلك: كل خطاب من النوع الحُلمي أو من النوع الشعري في الإحالة.

أمام الإشكال الذي تُثيره الإحالة، اختار البعض تلقائيا ما سمّيناه بالعنونة (L'étiquetage): هذا الإجراء الذي يُعدُّ سهلا -والذي ترتبط فيه وحدة من الإحالة بالوحدة الشفوية المناسبة لها- سرعان ما أثبت أنّه غير كافٍ وغير ملائم تماما في بعض الحالات. فمن السهل إذا الإقرار بأنّ العلاقات المنطقية مثل الإثبات أو النفي أو العلاقات بين المجموعات (الاحتواء والتقاطع وغيرها...) ليس لها إحالة ثابتة قابلة للتشخيص بشكل تامّ، لأنّها تختصّ في كلّ مرة بمعطيات ملموسة مختلفة. وفي ترتيب آخر نجد أنّ الأصناف النحوية لها نظام قابل جدّا للمقارنة: بحيث يمكنها أن تمثّل فاعلين (للجملة)، وأشياء مادية وأشخاصا وحتى جملا مركبة. وهذا ينطبق على عناصر الإشارة (من الصنف التوضيحي، مثلا: هذا "ce")، والتي تتعلّق الإحالة فيها بحالة التلفظ؛ بحيث يغيّر كل مِنْ "أنا" ("je") و"أنت" ("tu") موضعهما في المحادثة باستمرار. والأمر نفسه نجده في الروابط الزمانية والمكانية -كما سنوضحها عندما تسمح الفرصة- التي ليس لها رابط ثابت في الإحالة، على الرغم من معرفتنا بضرورة وجودها لعمل الخطاب: فإنّ *هنا/هناك (ici/là)* أو *الآن/إذن (maintenant/alors)* تسمح بوجود وجهات نظر واحتمالات (بالمعنى الرسمي المحض للمصطلح).

إذَا شكّل مفهوم الإحالة -كما اتُّفق عليه في اللسانيات- صعوبة ما، فإنّ ذلك لم يتسبّب في صدّ الباحثين، حيثُ اقتُرحت عدّة تفسيرات. وربما كان كتاب **أوغدن (C.K.Ogden) وريتشاردز (I.A.Richards)**[3] من الأعمال الأولى[4] التي اقترحت نموذجا أصبح مُعمَّما في علوم اللغة. بل أصبح مقدّسا! ولنستحضر هنا العرض الذي قدّمه **لاينز (J.Lyons)**[5].

إنَّ مخطط **أوغدن وريتشاردز** هو من النوع الثلاثي: إذ يتألّف من علاقتين أساسيتين أ ب وب ج، المَمَثّلة بخطّين مستمرّين. بينما تكون العلاقة بين أ وج غير مباشرة، ويُعبّر عنها بخط متقطّع. وفي هذا التلفّظ -وهو النوع السلوكي (يُنظر فيما بعد)- نجد أنّ القطب (أ) يُشير في مصطلحاتنا إلى الدال (=العلامة عند لاينز)، بينما

جميع الحقوق محفوظة

يُشير القطب (ب) إلى المدلول (=المفهوم)، أمّا القطب (ج) فيُمثِّل المدلول عليه (=Le significatum)، مما يسمح للاينز باسترجاع القاعدة التقليدية: Vox significat (rem) mediantibus conceptibus [=الكلمة تدلّ على (الشيء) بواسطة المفاهيم].

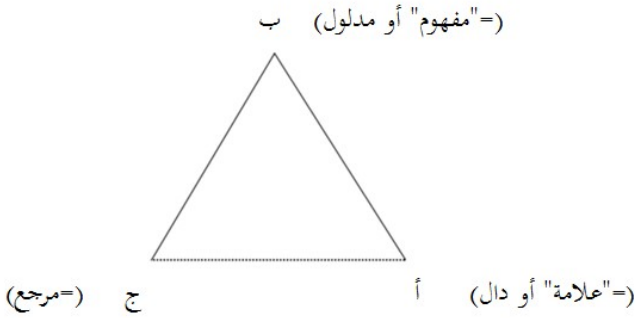

وتفسير هذا النموذج هو كالآتي: "إنّ أي مادة (ج) في العالم الخارجي تستدعي فكرة (ب) في ذهن المتكلّم، وهذه الفكرة بدورها تولّد علامة (أ). ويُضيف لاينز:

> الأهم هو أنَّ تَكوُّنَ الأفكار في ذهن المتكلِّم يُحدَّد عن طريق مؤثرات من العالم الخارجي، داخل مركب سببي مؤثر، ولهذا قلنا إنَّ أوغدن وريتشاردز يُدافعان إجمالا عن النظرية السلوكية.

التساؤلات، وعلى أيّ حال، لم يتمّ الاعتراف به من قِبل كلّ اللسانيين. وبعيدا عن هذا ذكّرنا لاينز مسبقا بأنّ السيميائيين المخلصين للمذهب **السوسيري** قد رفضوا القطب (ج) واعتبروه غير مناسب لمنهجهم (الذي يقتصر على عمل الدال/المدلول أو: أ وب)؛ وعلى العكس، فإنّ البعض يرفضون "ب"، وعلى أيّ حال، فإنّ أهمّ رفض وُجّه لهذا المخطط الثلاثي هو كالآتي: إنّ القول بأنّ "ج" يُولِّد "فكرة" ب، ثمّ "علامة" أ، هو افتراض أنّ الإحالة توجب قطعيا التلفّظ اللساني، ولكن كيف يُقدِّم لنا المُعطى(=ج) نفسه للعالم الخارجي (يُنظر فيما سبق: حقل اللون أو الأدغال) تقطيعات (تسميات) مختلفة حسب الألسن الطبيعية؟

يقترح K.Bühler هو الآخر في كتابه "Die Axiomatik der prachwissenschraft"[6]، نموذجا لتحليل اللغة، لكن من نوع آخر، فنقطة الانطلاق لوصفه تنطلق عمّا هي عليه عند **أوغدن وريتشاردز**، فهي ليست علاقة المتكلم بالعالم، وإنّما العلاقة البيشخصية التي ستعتمدها فيما بعد نظرية الاتّصال. والتلفُّظ هنا هو كالآتي:

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

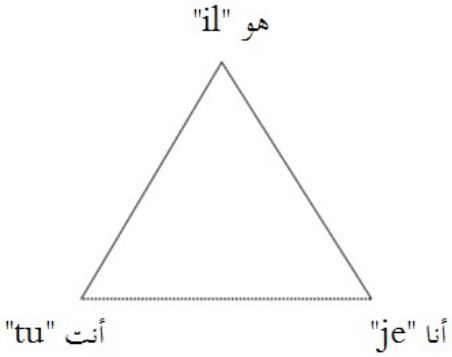

يعترف نموذج اللغة هذا، والمتمثِّل في شكله الشفوي فقط، بثلاث وظائف رئيسة: فالشخص الأول "أنا" ("je")، المسمى أيضا بالمرسل، توافقه الوظيفة التعبيرية (حسب المصطلحات **الجاكوبسونية**: يُنظر فيما سيأتي)، والثاني: "أنت" ("tu") الخاص بالمرسل إليه، والمرتبط بالوظيفة الندائية (conative)، وأخيرا "هو" ("il")، الذي يُشير إلى ما نقوله، موظفا الوظيفة المسماة بالتمثيل (أو الإحالية عند **جاكوبسون R.Jakobson**).

في سنة 1963 صدر في فرنسا أهمّ مؤلَّف **لرومان جاكوبسون**: "أبحاث في اللسانيات العامة" (Essais de linguistique générale)، ركّز في الفصل المخصّص للسانيات الشعرية أوّلا على وظائف اللغة، مرتكزا بوضوح على مخطط **K.Bühler**. و"انطلاقا من هذا النموذج الثلاثي، يكتب **جاكوبسون**، ويمكننا أن نستنتج بكلّ سهولة بعض الوظائف اللسانية الإضافية" الصفحة 216. بذلك يقترح **جاكوبسون** مخططه الذي أصبح فيما بعد أكثر شهرة من نموذج **أوغدن وريتشاردز**، حتّى أضحى -وخاصة بالنسبة لغير اللسانيين- مفتاحا لفهم اشتغال اللغة، ولنترك الكلمة **لجاكوبسون** كي يقدّم لنا مخطّطه:

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

ينبغي أن تُدرس اللغة من مختلف وظائفها (...). ولإعطاء فكرة عن هذه الوظائف، يصبح من الضروري تقديم لمحة شاملة عن العوامل المركّبة لأيّ قضية لسانية، وأيّ عملية اتصال شفوي. فالمرسل يبعث رسالة إلى المرسَل إليه، وحتى تكون الرسالة عملية، يحتاج أوّلا إلى سياق يُحيل إليه (وهو ما ننعته أيضا بالمصطلح الغامض نوعا ما: "إحالة")، هذا السياق قابل للفهم من طرف المرسَل إليه، وقد يكون إمّا شفويا أو قابلا لأن يصبح شفويا؛ وبعد ذلك تحمل هذه الرسالة شفرة مشتركة كليا أو جزئيا على الأقلّ بين المرسِل والمرسَل إليه (وبعبارة أخرى، بين الذي يُركب الرسالة والذي يُفكّكُها)؛ وأخيرا فإنّ الرسالة تخضع لقناة اتصال، أي قناة فيزيائية واتصال نفسي بين المرسِل والمرسَل إليه، وهذه القناة تسمح بإجراء الاتصال والحفاظ عليه، ويمكن أن نُمثّل هذه الوظائف المختلفة للاتصال الشفوي، وغير القابلة للتصرّف، بالمخطط الآتي:

السياق

المرسل الرسالة المرسل إليه

قناة الاتصال

الشفرة

هذه الوظائف الست تولّد وظائف لسانية مختلفة (الصفحة 213-214). ومنه التوزيع التلازمي للوظائف، المقدّم في جدول مقارن في الصفحات الآتية[7]:

إحالية

تعبيرية شعرية ندائية

انتباهية

ميتالغوية

لن نعالج هنا مفهوم هذه الوظائف، ولن نقدّم الأمثلة التي ضربها لنا **جاكوبسن**: لأنّه يمكننا العثور على كل هذا في كتابه بكل سهولة. وقد شكّل هذا النموذج حقا مادة للنقاش في الوسط اللساني والسيميائي: ولنفكّر في إعادة تركيب مخطط **جاكوبسون** الذي قدّمه **C.Kerbrat -Orecchioni** في أحد مؤلّفاته[8]، حيث نجد فائدة قيّمة؛ إلا أنّها تأخذ الباحث بعيدا عن علوم اللغة، أو بالأحرى إلى الأنثروبولوجيا العامة الواسعة جدا: وبحسب هذا الكاتب، نجد أنّ فكّ الشفرة مثلا لا يقتضي مجرد كفايات لسانية، وشبه لسانية، وإيديولوجية وثقافية، وإنّما أيضا تغيّرات نفسية، وحتميات خطابية، إلى غاية نماذج الإنتاج!

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

يستدعي مخطط **جاكوبسون** هنا بعض الملاحظات المتعلّقة باقتراحنا. فقد عثرنا على انحراف ظاهر في الجزء الذي قدّمناه من كتاب "مقالات في اللسانيات العامة": حيث نجد أنّ "اللغة التي تحدّثنا عنها في البداية قد اقتصرت فيما بعد على "الاتّصال الشفوي" (مثلما هو عند **K.Bühler**)، ثمّ نسجّل بعد ذلك أنّه إذا كان مخطط **أوغدن وريتشاردز** قابلا للتطبيق على اللغة البصرية مثلا، فإنّ مخطط **جاكوبسون** يتجاهل هذا المجال عمدا، أو بالأحرى يُلغيه تماما، إذ يحصر **جاكوبسون** اللغة في الاتصال البيشخصي[9]. وعلاوة على ذلك -كما يُشير **C.Kerbrat -Orecchioni** في مؤلّفه- فإنّ النموذج الذي يقترحه -بصرف النظر عن كلّ الإشكاليات التي يطرحها تعارضه النظري أو/و المنهجي- لا يأخذ بالحسبان سوى الجانب الصوتي للتواصل على وجه الحصر، مثلا: الحركانية التي تعتبر دائما جزءا تركيبيا من المبادلات البيشخصية لـ"الاتصال الشفوي": سواء كانت حركات الجسم، أو الرأس والأعضاء، أو الإيماء أو غيرها... ومن جهة أخرى كلّ هذه المعطيات تكون متكاملة من وجهة **أوغدن وريتشاردز**.

ومع مراعاة اقتراحنا، الذي خصّ أساسا -ههنا- العلاقة بين اللغة والواقع، سنقتصر على ملاحظة مزدوجة فيما يخصّ الوظيفة الإحالية الوحيدة؛ وحسب **جاكوبسون** فإنّ السياق قد يكون شفويا، أو قابلا لأن يصبح شفويا، وإنّه من الغريب أن لا يشمل السياق "الشفوي" "الوظيفة الميتالغوية" (أو التفسير الهامشي). أمّا الذي يمكن أن يسبب لنا المشكلة الكبرى، فهي الجملة الثانية: "القابل ليُصبح شفويًا"، وكما قلنا الآن، فإنّ جاكوبسون يحصر اللغة في شكلها الشفوي فقط. وعليه بإمكاننا التساؤل إذا ما كان كل ما له معنى -بمعنى الذي يعمل حسب العلاقة دال/مدلول- قابلا بالضرورة إلى أن يُردّ شفويا، فصحيح أنّه من ضمن كل أنظمة التمثيل الممكنة، تشغل اللغة الشفوية مكانة بارزة، وذلك راجع فقط لقدرتها الفائقة على ترجمة مجموعات أخرى من الدوال: فإذا استطعنا ترجمة إيماء بمصطلح لساني لشخص أعمى، فإنّه من غير الممكن تحويل كل ملفوظ (أو خطاب) شفوي إلى إيماء. بذلك لا يستطيع أحد منّا أن يجزم على أنّ لعبة المعنى مقتصرة على الألسن الطبيعية فقط.

لقد تطرقنا سابقا إلى حالة اللغة البصرية، التي يمكننا أن نضمّ إليها اللغة الموسيقية: وإذا سلّمنا بأنّ كلّ شيء يمكنه "أن يُصبح شفويا" فسنتجرّأ -كما تجرّأ بعض السيميولوجيين[10]- على الانتقال من تحليل لوحة أو مؤلَّف موسيقي إلى تحليل الخطاب بحيث تصبح تلك مادة له، وإن يكن فإنّنا لن نرتكز مباشرة على المعطيات الصورية[11] أو الموسيقية، وإنّما على ترجمتها الشفوية. وحينئذ نقيم شبكة علاقات على مستوى التسميات (اللسانية) المختارة، مغْفِلين بذلك وجود الدال الصوري أو الموسيقى كلّيا، وكونه من طبيعة أخرى: بهذا نكاد نهمل -تلازميا- جزءا من المدلول. وبذلك لن تدرك الترجمة الشفوية لإيماء ما كل غناه الدلالي، وفي المعنى نفسه، ليس من المؤكّد أن تعوّض النسخة اللسانية الأكثر دقّة وذكاءً لعمل فنيّ ما -من حيث المعنى فقط- الإدراك المباشر الذي لا يَمُرّ بالكلمات.

ومن جهة أخرى -نضمُّ أيضا نقد مخطط أوغدن وريتشاردز المقدّم سابقا -فإنّ "القابل لأن يصبح شفويا" يتسبب في وجود عالمين مختلفين: "عالم الكلمات" الذي هو نقطة وصول الإجراء المسمى: بالتعبير الشفهي، وعالم "الأشياء" -المفترض سلفا- والمتمثل في المعطيات التي ينبغي أن تقدّم له العناوين الموافقة في الألسن الطبيعية. ومن جديد نعثر هنا على المشكلة العويصة المتعلقة بالعلاقة بين التسميات المعجمية من جهة، وبين الإحالة

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

والواقع، أو كما نسميه عادة بالفولسانيات[12] من جهة أخرى. فإذا قررنا عموما أن نعترف -طِبقا لمنهج بنفنيست (E.Benveniste) وخاصة حسب فرضية سابير وورف (Sapir-Whorf)- بأنّ الألسن الطبيعية لها وظيفة تتمثّل في إبلاغ العالم وتلفُّظه، ومن ثمّة تأسيس جواهر مميّزة[13]، فلا يحق لنا إذا الارتكاز على الإحالة في تعريف العلامات، لأنّها -على الأقلّ وفي جزء كبير منها- ليست سوى نتيجة للنشاط اللساني. وإذا قلنا: "على الأقل جزء كبير منها"، فهذا من أجل الأخذ بالحسبان -على سبيل المثال- قابلية ترجمة المراسَلة الصحفية نفسها إلى لغات مختلفة: فإمكانية ترجمتها تدعم وجود إحالة مرافقة، ولكن في الوقت نفسه، نعلم جيّدا، أنّ مصدر المشاكل التي تواجهها كل ترجمة هو انتقالها من عالم سوسيوثقافي إلى آخر، فالتصنيفات اللسانية ليست متماثلة بالضرورة، أو بالأحرى متراكبة: وهذا يخالف معنى الإحالة الثابتة، والموضوعية، كما افترضتها بعض النظريات اللسانية والسيميائية.

مما لا شكّ فيه أنّه بإمكاننا أن نأخذ بعين الاعتبار اقتراحات أخرى غير اقتراحات أوغدن وريتشاردز، واقتراحات K.Bühler، واقتراحات جاكوبسون التي كانت امتدادا لتلك، إنّها الأعمال الضخمة للسيميائي الكبير ش.س.بيرس التي أشرنا إليها فيما سبق[14]: إلا أنّ ذلك سيقودنا إلى بحث معقّد في مصطلحات غزيرة لم تعد متداولة اليوم في فرنسا. لكن لا شكّ في أنّه من الممكن إجراء بعض التحقيقات أو حتّى بعض الموافقات الجزئية على المستوى المفهومي: والتي تبرزها عروض الأبحاث البيرسية[15]، مثل تلك التي اقترحها علينا G.Delédalle أو N.Everaert-Desmedt. لكن اقتراحنا ها هنا ليس وصفا شاملا أو موسوعيا للإشكالية العامة لعلوم اللغة التي أدّت إلى تأسيس كل التيارات اللسانية والسيميائية. كما أنّ وجهة نظرنا المحدودة جدا، تبقى أوروبية وفيّة للتقاليد السوسيرية والييلمسلافية: نحن نسعى إلى نوع من التجانس على المستوى المفهومي.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأمور الدقيقة المتحفَّظ عليها والصادرة بخصوص نماذج لسانية سبق ذكرها، ويبدو لنا من الملائم تحديد وضعيَّتنا تجاه قضية العلاقة بين اللغة والواقع. فنحن نسلّم في النهج السوسيري والييمسليفي بأنّ أيّ لغة تُحدَّد بواسطة العلاقة بين الدال والمدلول فقط، أو التعبير والمضمون، شفويّة كانت أم غير شفويّة، وهذا بالاستناد إلى الفارق المعروف بين اللغة والواقع. إنّ كون "الكلمات" و"الأشياء" ليست من الطبيعة نفسها، هو الذي يُؤسس لنا دراسة اللغة ويضمن لها استقلاليّتها، وقد وضّحنا ذلك في العديد من أمثلتنا: حيثُ يُعدُّ مبدأ التلازم قاعدة لعلوم اللغة؛ وعدم الإقرار به سيقودنا بكل بساطة إلى تحويل مضامينها لصالح الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والإيثنولوجيا وعلم النفس وحتى الفلسفة: فهي محاولة نجدها بكثرة في أيّامنا هذه، ونستشهد لذلك مثلا بعمل "كيربرات أوريشيوني" الذي سبق ذكره، والذي يرتكز على دراسة ظاهرة الاتصال البيشخصي عموما، وإحصاء عناصره بالاستناد إلى كامل معارفنا في العلوم الإنسانية. وفي المقابل، إذا آمنّا باستقلالية اللغة، توجّب علينا أن نسلّم بوجود قوانين غامضة، مثل ما هو عليه في الحقول المعرفية الأخرى: ووفقا لهذا المبدأ، فإنّ كل ما هو دال خاضع لقوانين داخلية محضة مستقلة ولو جزئيا من العناصر الخارجية.

كلّ واحد منّا ومهما كان جهله أو علمه باللسانيات والسيميائية، قادر على ملاحظة نوع من التنظيم على مستوى اللغة المكتوبة، مثلا: على خلاف التشيكية، نجد أنّ الفرنسية لا تأتي أبدا بأربعة أو خمسة صوامت متتابعة في أوّل الكلمة؛ فيمكننا أن نعرف تلقائيا إذا ما كانت كلمة ما قد صيغت من أجزاء موافقة للفرنسية أم لا، ومقبولة في لساننا: إنّ خبرة لاعبي السكرابل[16] أو المتحمسين للحصة التلفزيونية "أرقام وحروف" (Des

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

chiffres et des lettres) أو ما شابه، لَشاهدون على ذلك. وكذلك فيما يخص الجملة: فهذه الأخيرة يمكنها أن تكون بدون عيب نحوي، وحسنة التركيب (من نوع "مجزرة أزهار مشتبكة تحضن هريرة متخلّفة بِوَلَه)، لكنّ ترجمتها على المستوى السيميائي صعبة، ما عدا في حالة رجوعنا إلى اللغة المتداولة (ملفوظ كهذا يمكن أن يكون مقبولا من قبل السرياليّين): وبالعكس، فإنّه من الممكن أن نترجم أيّ جملة غير متناسقة نحويا -حسب معدّل معيّن (يُنظر فيما سبق)- ترجمة سيميائية (من نوع: "أنا غدا أكل خبز"). وعلى أيّ حال، فإنّه حتى إن كُنّا نجهل الأنظمة التي تتحكّم في الملفوظ، فالكلّ يُجمع على أنّ فهم أيّ ملفوظ متناسق لا يكون أبدا بمحض الصدفة، بل بالاعتماد على بعض المبادئ الوظيفية الغامضة. ومن أجل تحديث هذه المبادئ، وُجدت علوم اللغة.

إنّ مجرد معرفتنا باستقلالية اللغة، تُمَكِّننا من الوصول بكلّ سهولة إلى الإشكال الذي تسببه الإحالة. إنّ بحث "مدرسة باريس" -الذي نتبنّاه- يتّضح كالآتي: إنّ "الإحالة" أو "الواقع" أو العالم "الفولساني" تتشكّل نوعا ما (بالمعنى الفلسفي لهذه الكلمة) من قِبل الإنسان الذي يعطيها معنىً، معتمِدا في ذلك على عمل الدال والمدلول: من الطبيعي ألا يُوافق هذا المعنى بالضّرورة التمثيل (الشفوي أو اللاشفوي) "للواقع". وبهذا المنظور، فإنّ "الواقع" و"التجربة المعيشة" وما إلى ذلك، ليسوا مثل المدلول التعييني للخطاب (الذي غالبا ما يُحدِّدُ الإحالة): فالفولسانيات صُمّمت هنا وكأنّها لغة حقيقية مستقلّة بذاتها، حيث تُستَغل هي الأخرى، بالإضافة إلى شكل التعبير وشكل المضمون: وبذلك كلّه نجد أنفسنا أمام لغة أشياء حقيقية، أليس من الأقل إثارة للدهشة أن تكون طرق التمثيل (الشفوي، البصري، الإشاري، إلى آخره....) -التي نحتفظ لها مع ذلك بمصطلح لغة، كما فعلنا لحدّ الآن- عبارة عن "مجموعة دوال" كما سلف الذكر، في حين لا تكون الإحالة (أو الواقع) أبدا متحدّثة سيميائية عن المعنى الخاص الذي يتشكّل انطلاقا من التلفّظ الدال *تعبير/مضمون*؟

فلنأخذ مثالا عن أحد جيراني الذي يحكي لنا واقعة حدثت أثناء عطلته الأخيرة. بطبيعة الحال، فإنّ السيميائي أو اللساني يُدركان أنّ خطابه هذا خاضع للعلاقة دال *مقابل* مدلول. ولماذا لا نقوم بخطوة أخرى، ونَعُد أنّ "إحالة" هذا الخطاب -أي الواقع المعيش في حينه- تتضح بدورها انطلاقا من مستويّ التعبير والمضمون. ولإثبات هذه الفرضية، علينا أن نذكر أنّ المعني بالأمر هنا ليس الواقع نفسه كليّةً، بل الإدراك الفوري للإنسان: وصاحب العطلة يمكن أن يُشكّل الجزء الأهمّ، وعلى أيّ حال، فهو على الأقلّ شاهد على الواقعة. إنّ الحديث عن الإدراك يأخذنا بالضرورة إلى تفسير اشتغال الدال والمدلول، وإذا افترضنا عدم وجود علاقة مباشرة بين الإنسان والعالم "المحسوس"، فإنّه -في المقابل- تختفي العلاقة *موضوع/مادة* ويختفي معها الإنسان. وباختصار شديد، فإنّه يبدو لنا أنّ الإنسان موجود دائما داخل اللغة ومن خلالها، وأنّ التجربة المعيشة هي الأخرى شكل من أشكال اللغة: أليس من الواجب أن ننعت الفولسانيات بـ"اللاحسية" لكونها غير خاضعة للعلاقة *تعبير/مضمون*، ولِعدمِ كشفها عن الإدراك البشري؟ من المؤكّد أنّه غالبا ما تنسينا فورية التجربة المعيشة (أو الواقع) العلاقة *دال/مدلول* التي تجعل هذه الأخيرة دالة، لكن إذا قُمت في مساء ما بجولة في الظلام الذي أخشاه، ثم أرى شكلا يصعب عليّ تحديد ماهيّته مباشرة، أُدرك بذلك -على حسب رأيي- الفارق الموجود في قلب الواقع نفسه، بين الدال (الشاغل للفكر) الذي يمكنني إدراكه، والمدلول الذي يبقى غامضا.

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

ولذلك كلّه، نقترح هذا المخطط البسيط الذي يوضّح التطابق النسبي بين ما ندعوه عادة باللغة أو ما نسميه هنا بأنظمة التمثيل، والميدان الذي يحدّد المصطلحات بشكل وافٍ: إحالة، أو عالم طبيعي، أو فولسانيات، أو واقع، أو تجربة معيشة، أو ما شابه.

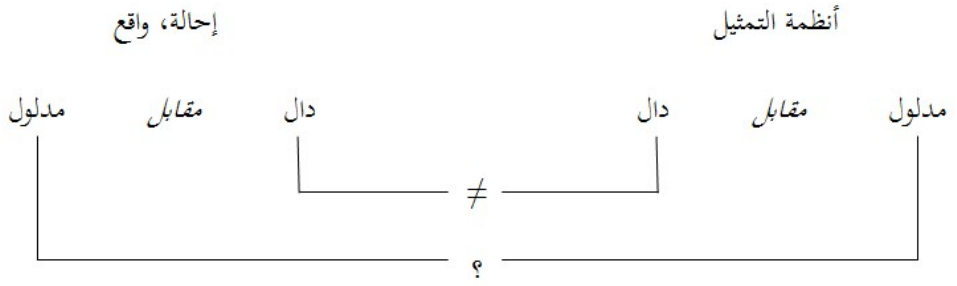

نفهم تلقائيا من خلال الأمثلة السابقة أنّ الدالين يختلفان من حيث الطبيعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وعلى مستوى شكل المضمون، وضعنا علامة استفهام فيما يخصّ علامة التعريف التي تتموقع طبيعيا في المكان المبيّن. إنّ كون التمثيل "حقيقيا" يستلزم التماثل التام للمدلولين، أي: التساوي الدلالي في كل الأحوال؛ وفي مقابل ذلك يمكن أن نجد اختلافا تاما بين هذين المدلولين، والأكذوبة وفن الخطابة وحريّة التخيُّل أكبر أدلة على ذلك: فالفرق الموجود بينهما يسمح لهما بالتموقع على المحور المتجه من "الصحيح" إلى "الخاطئ"، والذي يحوي فوارق دقيقة؛ وبالتالي يمكننا إمّا أن نقُصّ ذكريات عطلة قد وقعت، أو أن نُجمّلها ببعض الإضافات على ألا نخرج عن إطار القصة الواقعة، أو حتى أن نبدعها بأكملها، وهذا المخطط يُبيّن لنا -على الأقل- وجود نوعين من الكلام، أحدهما "الواقع" وهو متعلّق -بتعبير تلفزيوني- بـ"المباشر" (إذا اتخذنا الزمن المقياس الأول)، أما الثاني فهو -التمثيل (بأشكاله المختلفة)- المسجّل: الإشكال الوحيد المطروح -إذا ما أردنا مقاربة أو مقارنة النظامين على الأقل- يتعلّق بالسيميائية الداخلية، إذ أنّه بإمكان أنظمة التمثيل وبموجب استقلاليتها أن تتعدّى الواقع تلقائيا وبكلّ حرّية، ويمكننا أن نستدل مثلا بالخطاب الشعري والحلمي.

إنّ علاقة المطابقة الموجودة بين النظامين تكمن في المستوى الميتاسيميائي، كما سبق لنا أن ذكرنا، وللتوضيح أكثر، نذكر: إنّه بإمكان المؤلِّف نفسه أن يحمل عنوانا فرعيا في شكل ملحق، وذلك سواء في "السيرة الذاتية" (التي من المفروض أن تكون حقيقية) أو في "الرواية" (التي تنجم من التوهّم والتخيّل): وفي الحالتين نجد القارئ يقترح ما يشبه العقد المصداقي، بحيث تكون له الحرية في قبوله أو رفضه: وهو المشكل الأهمّ (الذي سنرجع إليه لاحقا) في تصديق (أو عدم تصديق) الذات المرسل إليها لِما اقترحه المرسِل.

نذكّر الآن أنّ علوم اللغة -التي تنحصر في الدراسة الوحيدة لأنظمة التمثيل- لا يمكنها أن توضّح العلاقات الميتاسيميائية. وعلوم اللغة المعروفة بكونها قائمة بذاتها -أي مستقلّة عن الواقع- لا يمكنها معالجة مسألة الحقيقة، وإنّما المصداقية والصدق فقط، كما أشرنا سابقا فيما يخصّ المحاكمة القضائية. وهنا يأخذ ميدانٌ واسعٌ مكانه -والذي استُكشِف بتحفّظ-، وهو الذي اجتُمع على تسميته بـ**الوهم الإحالي** (الوهم المرجعي)، أي "تأثيرات الواقع" القيّمة بالنسبة لرولان بارت: هذا بالإضافة إلى الحوار -الوارد في السرد- الذي يعطيه إحالية

جميع الحقوق محفوظة

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

(مرجعية)، وذلك بإعطائه طابع الحقيقة -كما ذكرنا سابقا- وقد تُتَّخذ في العادة إجراءات أخرى تتنافس لإظهار مفعول معنى "الواقع".

لا أحد يتجاهل -مثلا- أنّ استعمال اسم العلم أو اسم المكان أو اسم الزمان (=مدّة مُعيّنة مثل: "يوم"، أو "فصل"، أو "ربيع" إلى غير ذلك...) في روايةٍ ما يُعطي إحساسا كبيرا بالواقع، أكثر مما يكون عليه الأمر أثناء إبقاء الشخصيات والأماكن والأزمنة نكِرة. حتى وإن تعلّق الأمر بالسرد المعروف بالواقعي، **لزولا (E.Zola)**، أو لوحة تصويرية **لبوسان (N.Poussin)**، أو صورة فوتوغرافية جميلة لفنان معاصر، فإنّ تحديد وجهات النظر أو الاحتمالات -مثلا- يجعل القارئ أو المتفرّج يقول: "كنت أعتقد ذلك!"، لذلك يحدث هذا بطريقة أقلّ فنيّة، فهو حقيقي عند توظيف السينيراما (وأحدث من ذلك، عند الاستعانة بعملية الأومنيماكس **Omnimax**): على شاشة محدّبة، تضَعُ الصورةُ -الناشئة عن ثلاث مساليط- المتفرّجَ بصريًّا في وسط الحدث المعروض، وبذلك تجعله جزءًا مشاركا زائفا؛ (باستغلال أكبر مجال من حقل الرؤية)، ومن هنا لا يمكن مقاومة التشويق للمتابعة.

لِنقُل إنّنا سنبتعد من الآن فصاعدا عن الواقع في لغة "الأشياء"، داخل العالم الإحالي، ذلك لأنّ هدفنا في السيميائية يكمن في تمسّكنا بأنظمة التمثيل الوحيدة (التي نحتفظ لها بمصطلح لغة، كما بيّنا سابقا). وربما سيأتي اليوم الذي ستُطبّق فيه علوم اللغة أيضا على هذه اللغة وهي الواقع أو المعيشة؛ أما الآن، فهذه ليست هي الحال: إنّ وصفنا لا يتعدى كونه خطوة أولى، لذلك يُستحسن أن نتمسّك بدراسة ظاهر الواقع، شفويا كان أم حركيّا...: أكّد غريماس بدوره -بكلّ تواضع- فيما يخصّ الدراسات النصّية التي قام بها، أنّه لم يرَ سوى "كائنات من ورق".

هذا يعني أنّنا إذا وضعنا "العالم الطبيعي" أو "الواقع" جانبا لغرض منهجي، فإنّه سيصبح من الممكن استعادة مفهوم الإحالة، لكن داخل اللغة، وبمعنى مختلف إلى حدّ ما. وبالتالي نجد أنّنا نتحدّث عن **إحالة داخلية**[17]، كما يحدث مثلا في الخطاب الشفوي مع إجراءات الإحالة المقالية القبلية anaphore والإحالة المقالية البعدية cataphore: فعلى عكس الإحالة المقالية القبلية النحوية (من نوع: "حجر" أُعيد ذكره في الجملة التي تلي بـ "هو")، تعتمد الإحالة المقالية القبلية الدلالية التي لمّحنا إليها على علاقة مزدوجة، لا تتمثّل في العلاقة *تقديم/تأخير* فحسب، بل وأيضا في العلاقة توسيع *مقابل* تكثيف: يُعيد المُحيل المقالي القبلي ذكر المُحال المقالي القبلي -المُقدّم باتّساع في البداية- بشكل مكثّف. إذ نجد مثلا أنّ الوصلة السردية التي تصف شجار زوجين بالتفصيل، يُعاد ذكرها فيما بعد على شكل تسمية بسيطة، مثلا: "Cette scène de ménage". والإحالة المقالية البعدية هي من النظام نفسه، والفرق بينهما هو أنّ التكثيف مرتبط بالتقديم، والتوسيع مرتبط بالتأخير: يظهر اللفظ المكثّف إذن في أوّل السرد، بينما يظهر ما يُوافقه من توسُّع فيما بعد. فبواسطة إجراءات كهذه، تنشأ "الإحالات" (=التي نتحدّث عنها) داخل الخطاب، وهي ليست سوى بُنيات لسانية بحتة: فهي تشكّل -إذن- قاعدة لمستويات مقالية داخلية أخرى، وهذه الظاهرة لا تتواجد في النصوص الأدبية فحسب، بل وأيضا في الخطابات القانونية، وحتى العلمية -كما أوضح **غريماس ولوندوسكي (E.Landouski)**- وقد بيّنا سابقا أنّ إجراءات الإحالة المقالية القبلية والإحالة المقالية البعدية هي المسؤولة عن التلفّظ، أو بالأحرى التداول التلفّظي كما سنرى فيما بعد (في الفصل 4)[18].

جميع الحقوق محفوظة

مجلة أيقونات

ISSN 2170-0400
EISSN 2600-6103

بن قبلية مختارية العدد 06، المجلد السادس،2018.

الهوامش:

[1]- Joseph Courtès, Analyse sémiotique du discours: de l'énoncé à l'énonciatio , Hachette,1991.pp.56-46.

[2] كما بيّن كورتيس في موضع آخر من الكتاب.

[3] معنى المعنى، لندن، 1923، ص 11.

[4] نفكر -بالطبع- في مفهوم التمثيل لِ K.Bühler، ينظر فيما يلي.

[5] مبادئ الدلالة، ص 82 وما بعدها.

[6] In Kant Studien، 38، برلين، 1933.

[7] من الكتاب.

[8] يتعلّق الأمر بتلفظ الذاتية في اللغة. Collin 1980

[9] =مصطلح منحوت من لفظتي: بين وشخصي.

[10] رولان بارت، مثلا، في كتابه "بلاغة الصورة" (في الاتصال. رقم 4).

[11] = نسبة إلى الصورة.

[12] =مصطلح منحوت من لفظتي: فوق ولسانيات.

[13] يُنظر فيما سبق، في نماذج المقارنة لـ"الغابة" و"اللون" (في موضع سابق من الكتاب).

[14] في مواضع أخرى من الكتاب.

[15] نسبة إلى صاحبها شارل ساندرس بيرس.

[16] لعبة لغوية تعتمد على الكلمات المتقاطعة.

[17] دُرست هذه الإشكالية من طرف بارتراند D.Bertrand (تُنظر البيبليوغرافيا في الكتاب).

[18] يُنظر في الكتاب.

مجلة أيقونات مجلة معتمدة ضمن قاعدة بيانات المجلات الوطنية لوزارة التعليم العالي في الجزائر.
shttps://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/135
جميع الحقوق محفوظة